مستقبل الكويت التنموي

الميناء والمركز التجاري والمالي والخدمي ومشروع الربط القاري

شكلت الكويت مركزا تجاريا مزدهرا منذ أوائل القرن الثامن عشر . فقد لعبت دورا رئيسيا في التجارة ونقل البضائع في منطقة الخليج والمحيط الهندي والى العراق وحلب . كما كان الكويتيون يتمتعون بالمشهارة والقدرة على المنافسة وسعة الحيلة والعقلية التجارية .

ولئن تميزت الحقبة النفطية باضمحلال دور الكويت التاريخي كميناء وكمركز تجاري وكذلك فقدان الكثير من المزايا العملية، وعلى رأسها الاعتماد على النفس والموقف الايجابي نحو العمل الا أن فترة نصف القرن الآخيرفي المقابل لم تخل من مزايا ينبغي توظيفها بشكل مناسب لبناء كويت المستقبل . فقد اكتسب الكويتيون خلال هذه الفترة خبرات دولية وأقاموا شبكة عالمية للتمويل والتجارة يمكن أن تكون بمثابة قاعدة هامة للانطلاق نحو التنمية الاقتصادية في المستقبل .

ان مستقبل الكويت يعتمد الى درجة كبيرة على قدرتنا كدولة وكمجتمع على البحث عن دور تنموي جديد للكويت تدخل به القرن الحادي والعشرين يتجاوز كونها مجرد دولة مصدرة للنفط، حيث ستبقى الكويت فترة لابأس بها من الزمن كدولة مصدرة للنفط، ولكنها لا يمكن أن تستمر في الاعتماد على مورد وحيد آيل الى النضوب ومعرض لاهتزازات الاسعار وتذبذبها صعودا وهبوطا .

الكويت ميناء ومركزا تجاريا وماليا وخدميا :

ان الخيار التنموي الممكن التفكير فيه كخيار استراتيجي هو استعادة الكويت دورها المفترض كميناء للمنطقة، والعمل على تأهيلها لتصبح مركزا تجاريا وماليا وخدميا قائما على أسس التنافسية واقتصاديات السوق، بما يتطلبه ذلك من احداث تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية وقانونية وادارية وتعليمية، وتعبئة جميع الطاقات والموارد البشرية، وكذلك مساهمة القطاع الخاص والاستثمار الآجنبي وغيره من القطاعات في العملية التنموية على أسس اقتصادية وتنموية، وتغيير العقلية السائدة التي نمت في ظل

الاقتصاد الريعي، بحيث يتبنى المجتمع مفهوما جديدا للرفاه... وهو الرفاه المستند الى ما يتحقق من الانتاج والكسب والعمل، وليس الرفاه الذي تمنحه الدولة هبة للمواطنين.

صحيح أن النفط سيستمر موردا اقتصاديا هاما للكويت، ولكنه يجب ألا يبقى المورد الوحيد، فهو سينضب ذات يوم، كما أنه عرضة لهزات الآسعار... ومن هنا سنوجه جزءا من اهتمامنا الى خيار تحول الكويت لتصبح ميناء ومركزا تجاريا وماليا وخدميا، في اطار اقتصاد السوق والتنافسية، كما أن الكويت مرشحة لآن تقوم بدور محطة "مخزون" تجارة وسط آسيا عندما ترتبط بخطوط السكك الحديدية مع ايران والعراق او عن طريق النقل البحري .

فالكويت تتمتع بموقع جغرافي استراتيجي من شأنه مساعدتها على استعادة دورها التقليدي في تأمين النقل البحري للبضائع من والى العراق وايران والمملكة العربية السعودية .

ولئن كان صحيحا أن الموانئ الآخرى في المنطقة قد حلت محل الدور التاريخي للكويت، في هذا المجال، فان الكويت مع ذلك لاتزال قادرة على استرداد هذه المكانة، خاصة اذا أخذنا بالاعتبار أن الكثافة السكانية في كل من ايران والعراق متمركزة بالقرب من الكويت، وكذلك فان هناك دورا يمكن للكويت أن تقوم به كميناء رئيسي ومركز مالي لدعم متطلبات الاقتصاد العراقي مستقبلا بعد زوال حكم صدام، وذلك بسبب محدودية واجهة العراق البحرية على الخليج، وقرب الكويت الجغرافي من الآراضي العراقية، وبخاصة التجمعات السكانية العراقية الكثيفة جنوبي العراق، وضخامة حجم الاقتصاد العراقي وقلة خبرته باقتصاديات السوق وبالسياسات الاستثمارية.

وبالطبع فان أي دور اقتصادي اقليمي تطمح الكويت القيام به مستقبلا يعتمد أساسا على مناخ السلام والاستقرار في المنطقة.

مشروع الربط القاري :

تنطلق الفكرة من أن منطقة شمالي الخليج، وتحديدا الكويت مرشحة جغرافيا لآن تصبح مركز التقاء خطوط السكك الحديدية لكل من المملكة العربية السعودية وايران والعراق على المستوى الاقليمي، في اطار ما يمكن

تصوره من ترابط "لمنطقة شمالي الخليج الاقتصادية" وكذلك الارتباط باقتصادات الصين ووسط أسيا شرقا والبلاد المطله على البحر الابيض المتوسط غربا عبر شبكات خطوط السكك الحديدية المارة بها وحولها (جنوب العراق) .

والجوهر الرئيسي للمشروع هو الربط القاري من الصين الى الخليج فالبحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر وبذلك فانه أقرب ما يمكن لآن يمثل احياء لما كان يسمى " طريق الحرير" التاريخي... بحيث ينطلق هذا الخط ويسهل عملية مد انابيب النفط وكذلك نقله من تركمانستان وكازاخستان ونقل السلع والمواد الخام من والى غربي الصين عبر ايران مرورا بالكويت ومنه الى العراق وسوريا وتركيا والبحر الآبيض المتوسط فأوروبا، وكذلك عبر المملكة العربية السعودية الى البحر الآحمر، وبالعكس... وأما العراق فانه عندما تتغير الظروف السياسية الراهنة يمثل عنصرا مهما من مشروع الربط القاري، ويمكن دمجه معه وربطه فيه عبر جنوب العراق والكويت بالاضافة الى كون العراق مهدا لحضارات انسانية عريقة، بحيث تكون الكويت مركزا لانطلاق السياحة الآثارية للعراق وكذلك منطلقا للزيارات الدينية للاماكن المقدسة، بما في ذلك استخدام خطوط الملاحة البحرية فالنهرية.

ويتطلب مشروع الربط القاري تعاونا تنمويا طويل الآمد بين الدول المشاركة فيه، ويمكن أن تساهم في تمويله بنوك وشركات كبرى الى جانب مساهمات الدول ذاتها.

ومن المهم اعداد دراسات جدوى اقتصادية ووضع تقديرات أولية للكلفة المالية، مع الآخذ بعين الاعتبار أنه مشروع تنموي استراتيجي، وليس مشروع اقتصادي... ويمكن أن تساهم في تمويل هذه الدراسات الدول المستفيدة وبخاصة المقتدره منها، وكذلك البنك الدولي .

وعلينا ألا نبالغ في تخوفنا من الهواجس الآمنية، التي يمكن أن تبرز عند تنفيذ مشروع الربط القاري، وذلك أنه من طبيعة أي اتصال أو ترابط بين الدول والمجتمعات أن تبرز بعض المشكلات المتصلة بالآمن، ولكنها يجب أن توضع في حجمها الطبيعي وأن تعالج وفق القوانين المعمول بها، وكذلك عبر التعاون والتنسيق بين الجهات والدول المستفيدة.